

قصر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص المادتين ٥ و ٣ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه النصوص الآتية :

” مادة ٣ - تقوم وزارة الأشغال بإنشاء المصارف الحقلية بنوعها ، على أن تتصل جميع الأراضي الداخلة في نطاق وحدة الصرف بسلسلة المصارف المذكورة ، كما تقوم الوزارة أيضا في حالة المصارف الحقلية المنغطة بإنشاء الزوارق - الفروع الحقلية الصغيرة - داخل الأراضي .

وفي كلتا الحالتين توزع نفقات الإنشاء على الأطنان الواقعة في وحدة الصرف ، ويسرى هذا الحكم على نفقات إنشاء المصارف الحقلية بنوعها والزوارق التي أنشأتها الوزارة منذ ١٤ مارس سنة ١٩٤٩ “

” مادة ٥ - تعدد وزارة الأشغال بيانا شاملا بما أنفق في إنشاء المصارف الحقلية بنوعها ، وما أنفق في إجراءات الاستيلاء والتعاقد وتزوير الملكية ، شاملا التمويص المستحق عن الأرض المتروكة ملكيتها والزراعة والمباني والأشجار والآلات والسواقي ، وأية تموينات أخرى مضافا إلى ذلك ١٠٪ مقابل المصاريف الإدارية ، ثم تبين الوزارة ما ينقص الفدان الواحد من الأرض الداخلة في وحدة الصرف .

وتؤدي المبالغ المشار إليها في الفقرة السابقة دفعة واحدة إذا أراد صاحب الشأن ، أو على عشرين قسطا سنويا متساويا يبدأ تحصيلها من أول السنة التالية للتنفيذ ، فإذا لم تؤد هذه المبالغ فتحصل بطريق الجزاء الإداري على الأراضي التي انتفعت بتلك المصارف أو على عاوها .

وعلى وزارة الأشغال أن ترسل إلى وزارة الخزانة بيانا بالأحواض التي تشملها وحدة الصرف وقيمة المبالغ المطلوب تحصيلها عن الفدان الواحد .

ويصدر وزير الخزانة أو من ينيه قرارا بتحصيل هذه المبالغ في المواعيد المقررة لتحصيل ضريبة الأطنان ، ويكون لها الامتياز ذاته المقرر لهذه الضريبة .

وعرض كشف بما تكلفه الفدان الواحد من النفقات على دار العمدة وباب المركز و نقطة الشرطة التي تقع الأطنان في نطاق اختصاصها وذلك لمدة أسبوع على الأقل وينسب هذا العرض إعلان عن مواعيد ومكانه في الوقائع المصرية ، ولدوى الشأن ، خلال الثلاثين يوما التالية لانتهاؤ مدة العرض ، حق المعارضة في قيمة النفقات وإلا سقط الحق فيها .

وتقدم المعارضة إلى تفتيش المساحة المختص ، وتفصل فيها لجنة تشكل برئاسة مفتش المساحة المختص أو وكيله وعضوية موظف فني من تفتيش المساحة وأحد مهندسي الري ويكون قرارها نهائيا “

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في أول ذي الحجة سنة ١٣٨١ (٥ مايو سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

مادة ٣ - يجب على كل شخص طبيعي أو اعتباري ، يكون مديرا أو حائزا بأية صفة كانت لأموال مملوكة للشركة المشار إليها ، أو يكون مديرا أو دائنا لها ، أن يقدم بيانا بذلك إلى مدير إدارة الكهرباء والغاز ، ويبدأ بالأوراق والمستندات في ميعاد لا يجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون .

ويعتبر مسئولاً عن تنفيذ ذلك بالنسبة إلى الأشخاص الاعتبارية ، جميع الأشخاص القاعنين بأعمال الإدارة أو بأى عمل فيها . والذين توجد لديهم هذه البيانات .

مادة ٤ - يجب على كل شخص طبيعي أو اعتباري موجود بالجمهورية العربية المتحدة ، وعلى كل شخص يتمتع بجنسيتها ولو كان موجودا بالخارج - تقديم كافة المعلومات والبيانات - والأوراق والمستندات التي يطالبها مدير عام إدارة الكهرباء والغاز ، والتي تكون متعلقة بأعمال الشركة المشار إليها .

مادة ٥ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر ، يعاقب على مخالفة أحكام هذا القانون بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنة ، وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه ، أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، وعلى وزير الأشغال إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ما

صدر برئاسة الجمهورية في أول ذي الحجة سنة ١٣٨١ (٥ مايو سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٢

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن المصارف الحقلية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن المصارف الحقلية المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٩ ؛

وعلى ما ارتأه مجلسي الدولة ؛